روسيا .. خلافة بوتين ومستقبل النظام السياسى

(السياسة الدولية، العدد ١٧١، يناير ٢٠٠٨)

د. نورهان الشيخ

منذ مطلع عام ٢٠٠٦ تصاعدت حدة الجدل والتكهنات حول خلافة الرئيس الروسى فلاديمير بوتين والمقرر أن ينهى فترة رئاسته الثانية فى مارس ٢٠٠٨، وكذلك حول مستقبل بوتين ذاته ودوره المحتمل مستقبلاً فى السياسة الروسية. فذهب البعض أن بوتين سيصبح رئيسا للمحكمة الدستورية أو رئيسا لدولة الوحدة بين روسيا وروسيا البيضاء والتي تتواصل المحادثات بشأن إقامتها، رغم أن مشروع دستور دولة الوحدة لا يتضمن منصب رئيس الدولة أو حتى رئيس الوزراء. وقيل أيضا إنه سيعاد توزيع السلطات بين رئيس الدولة الروسية ورئيس حكومتها لصالح الأخير تمهيداً لإسناد منصب رئيس الحكومة لبوتين. ومؤخراً تردد إنه سيبادر بالاستقالة قبل انتهاء فتره ولايته الحالية مما يمكنه من ترشيح نفسه لفترة رئاسة ثالثة. هذا فى حين تكهن البعض أن بوتين سيصبح رئيسا لشركة "غازبروم" أو إحدى الشركات العامة ذات الطابع الاحتكاري وهو ما نفاه بوتين تماماً خلال مؤتمره الصحفي فى فبراير ٢٠٠٦ موضحاً أنه لا يشعر بأنه رجل أعمال.

وقد أتسع الجدل بعد تأكيد الرئيس بوتين فى أكثر من مناسبة أنه لن يرشح نفسه في الانتخابات الرئاسية القادمة احتراماً لأحكام الدستور الروسى الذى يحظر شغل منصب الرئاسة لأكثر من فترتين متتاليتين، وأن دستور بلاده لا يُعدل استجابة لرغبة شخص واحد، وتأكيده على أن الاستقرار السياسي الذي تم التوصل إليه في البلاد خلال فترة رئاسته يجب ألا يتعرض الى مثل هذه التجارب الشديدة مثل تغيير أحكام الدستور، وأن ثمانية سنوات للرئاسة كافية بالنسبة لأي سياسي، داحضاً بذلك كل المزاعم الأمريكية المنددة بعزمه تعديل الدستور على النحو الذى يسمح بانتخابه لفترة رئاسة ثالثة أو مد فترة الرئاسة من أربع إلى ست أو سبع سنوات.

الأمر الذى أثار تساؤلات عدة حول من سيخلف بوتين، والدور المحتمل له فى النظام السياسى الروسي، ومستقبل السياسات والتوجهات التى دشنها بوتين على الصعيدين الداخلى والخارجى والتى أعادت لروسيا مكانتها الدولية وللمواطن الروسى كرامته وقدراً يعتد به من الرفاهة والأمان.

وفى إطار الإجابة على مثل هذه التساؤلات تبرز مجموعة من المؤشرات والاستنتاجات ذات الدلالات الواضحة.

أولها، إن دور الرئيس بوتين سوف يستمر فى الحياة السياسية الروسية. ففي سبتمبر ٢٠٠٥ قال بوتين في مقابلة مع مجموعة من المحللين السياسيين الروس والأجانب إنه يتمنى أن يستفيد الشعب الروسي من خبرته ومعارفه بعد أن يترك منصبه كرئيس لروسيا. ثم أكد ذلك مرة أخرى فى مقابلة مع محللين سياسيين أجانب نُشر نصها على موقع الرئيس الروسي على شبكة الإنترنت في ٢٠ سبتمبر بقوله إنه سيبقى لاعبا هاما على مسرح السياسة حتى بعد أن تنتهي مدة ولايته في مارس ٢٠٠٨، حيث قال "إنني سأكون حاضرا هنا" يعنى في الحكم.

ثانيها، إن هذا الاستمرار سيكون من خلال نقل مركز الثقل فى النظام السياسى إلى البرلمان. فبوتين يسعى إلى الحفاظ على ما تم إنجازه والنهج الذى دشنه على صعيد السياستين الداخلية والخارجية، ومن ثم فإن موقع رئيس البرلمان أو زعيم حزب الأغلبية (روسيا الموحدة) هو الموقع المثالى الذى يمكنه من العمل كصمام أمن للحفاظ على التوجهات الحالية فى السياسة الروسية. وقد أشار بوتين إلى ذلك صراحة وأنه من الضروري الحفاظ على تتابع النهج الحالي. وإنه ترأس قائمة حزب "روسيا الموحدة" لاعتقاده بأن هذا الحزب بالذات بوسعه ضمان ذلك. فحزب "روسيا الموحدة" من وجهة نظره هو ضمانة لوجود برلمان فعال، وتواصلا للنهج الذي تسير عليه روسيا حاليا.

ولذا فقد أعلن بوتين في مؤتمر حزب "روسيا الموحدة" الذي عقد في الأول والثاني من شهر أكتوبر ٢٠٠٧، ترأسه للقائمة الانتخابية للحزب فى الانتخابات البرلمانية التى جرت فى ديسمبر ٢٠٠٧. ويذكر أن حزب روسيا الموحدة قد تم تأسيسه قبيل الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٣ بتوجيه من الرئيس بوتين ويعتبر حزب الرئيس وهو صاحب الأغلبية فى البرلمان الروسى (الدوما) السابق (٣٠٦ مقعد أى ٦٨% من مقاعد البرلمان ٢٠٠٣-٢٠٠٧). ويرى بوتين أن حزب "روسيا الموحدة" كان أحد العناصر الرئيسية في قدرة وفعالية البرلمان في السنوات السابقة، ولهذا قرر "ترؤس القائمة الانتخابية لهذا الحزب" على حد قوله.

كما أشار بوتين فى كلمة ألقاها في ٢١ نوفمبر ٢٠٠٧ إلى أن نتائج الانتخابات البرلمانية أهم من نتائج الانتخابات الرئاسية المقررة في الثانى من مارس المقبل. وقد يعني هذا أن بوتين ينتظر أن تقرر الانتخابات البرلمانية مصيره كقائد للشعب والوطن بمعنى أنه سيصبح رئيسا لمجلس النواب وزعيما لحزب الأغلبية "روسيا الموحدة" بعد أن تنتهي مدة ولايته القانونية في عام ٢٠٠٨، وربما قبلها. فقد أعلن بوتين إنه بصدد الاستقالة من منصب الرئاسة مبكراً وسط توقعات

بأن تتم الاستقالة عقب الانتخابات البرلمانية ليسلم السلطة إلي رئيس الوزراء فيكتور زوبكوف تمهيداً لخوض الأخير الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٨.

ثالثها، **إن السيناريو السابق لا يعنى تغييراً فى هيكل النظام السياسى فى روسيا** والذى سيظل نظاماً رئاسياً قوياً، وإنما تفعيلاً للدور الرقابى للبرلمان. وقد أكد بوتين إن روسيا تحتاج إلى نظام رئاسي قوي. ففي مؤتمره الصحفي فى فبراير ٢٠٠٦ وردا على سؤال عن إمكان قيام حزب يفوز بالأغلبية في الانتخابات البرلمانية بتشكيل الحكومة قال بوتين إنه يمكن أن يحدث ذلك في المستقبل، أما الآن "فإننا بحاجة إلى نظام رئاسي قوي".

رابعها، إنه لكى يتم الجمع بين نظام رئاسى قوى يحافظ على التوجهات الحالية فى ظل وجود برلمان قوى لابد من وجود أحد حلفاء بوتين فى منصب الرئاسة حتى يستمر الاستقرار السياسى ولا يكون هناك أى صدامات سياسية محتملة بين الكرملين والدوما. وفى هذا الصدد يبرز رئيس الوزراء الجديد فيكتور زوبكوف كأقوى المرشحين. فرغم أن كل المحللين كانوا يشيرون إلى دميتري ميدفيديف رئيس الديوان الرئاسي السابق وسيرغي إيفانوف وزير الدفاع السابق ويشغل كل منهما منصب النائب الأول لرئيس الوزراء حالياً، باعتبارهما مرشحا بوتين المحتملين للرئاسة، إلى إن تعيين زوبكوف فى رئاسة الوزراء فى ١٤ سبتمبر ٢٠٠٧ قبل بضعة أشهر من الانتخابات الرئاسية ومحدودية التغيير الذى تم فى باقى أعضاء الحكومة والذى اقتصر على ثلاثة وزراء جدد فقط من بينهم سيدتين يصلان لأول مرة فى الحكومة، يمكن تفسيره على إنه محاولة من بوتين لتقديم شخص رئيس الوزراء إلى الشعب الروسى وتكرار السيناريو الذى أتبعه الرئيس الروسى السابق بوريس يلتسين مع بوتين ذاته.

أما باقى من تتردد أسمائهم أمثال سيرجي سوبيانين رئيس الديوان الرئاسي، وبوريس جريزلوف رئيس مجلس النواب زعيم حزب "روسيا الموحدة"، وسيرجي ميرونوف رئيس مجلس الشيوخ زعيم حزب "روسيا العادلة"، والسيدة فالنتينا ماتفيينكو عمدة مدينة سانت بطرسبورج، و الشاب الكسندر دونسكوي عمده إقليم ارخانجلسك احد الوحدات الروسية الفيدرالية والذى أعلن رسميا مطلع عام ٢٠٠٧ عن بدء حملته الانتخابية للفوز بمقعد الرئاسة، فجميعهم لن يستطيعوا الصمود أمام المرشح الذى سيدعمه بوتين ومن خلفه جهاز الأمن الفيدرالي اف.اس.بي الذى تولى بوتين رأسته عام ١٩٩٨ قبل تعيينه رئيسا للوزراء وما زالت فى يده السلطة الحقيقية فى روسيا.

وينطبق هذا أيضاً على ميخائيل كاسيانوف رئيس الوزراء الروسي السابق في أول حكومة للرئيس بوتين في الفترة من مايو ٢٠٠٠ إلي فبراير ٢٠٠٤، والذى يعتبره البعض المنافس الحقيقي للخليفة المقترح من جانب الرئيس بوتين. وقد أنتقل كاسيانوف إلي صفوف المعارضة عقب إقالة الرئيس بوتين له، ومنذ ذلك الحين لم يترك كاسيانوف فرصة إلا وهاجم فيها الحكومة الروسية وسياسات بوتين متهما إياه بأنه يعوق الديمقراطية. كما أسس حزب مؤتمر الوحدة الديمقراطي الشعبي الروسي عام ٢٠٠٦. وقد أعلن كاسيانوف ترشيح نفسه لانتخابات الرئاسة الروسية، الأمر الذى يثير مخاوف بعض الروس من تكرار سيناريو الانتخابات الأوكرانية وما تبعها من ثورة برتقالية خاصة وأن كاسيانوف غازل أمريكا بتصريحه عند إعلانه عن الترشيح بأن روسيا ليس لديها بديل عن تنمية علاقات طبيعية مع الولايات المتحدة الأمريكية ويطلقون عليه في الغرب لقب "يوشينكو الروسي". ولعل هذا يفسر أيضاً التحذير الذى أطلقه بوتين فى ٢٦ نوفمبر ٢٠٠٧ للولايات المتحدة من التدخل فى سير الانتخابات البرلمانية أو الرئاسية.

خامسها، يؤكد الطرح السابق أمرين. الأول أن بوتين رغم إنه لم يشر بعد إلى زوبكوف كخليفة له وأكد أن الناخبين وحدهم بوسعهم الإجابة عن السؤال حول خلفه في منصب رئيس البلاد، حيث قال أن "لدينا في روسيا الكثير من الناس الذين يمكن أن يرأسوا البلاد وان الجواب النهائي بهذا الصدد لا يمكن أن يقدمه إلا الناخب .. مواطن روسيا الاتحادية"، إلا أن ما يبديه بوتين من رضاً واضح عن عمل رئيس الوزراء فكتور زوبكوف والحكومة الجديدة له دلالته فى هذا الصدد.

الأمر الثانى لهجة ومضمون خطاب زوبكوف والتى تأتى جاذبة لتأييد الرئيس بوتين ومؤسسات الدولة ذات التأثير من ناحية وللتأييد الشعبى من ناحية أخرى وكأنه قد بدأ حملته الانتخابية فعلاً، خاصة وإنه صرح بأنه "لا يستبعد خوض سباق الرئاسة بعد انتهاء ولاية بوتين الثانية العام المقبل". فقد تعهد زوبكوف بالمضي قدما في السياسات التي أرساها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، مشيراً الي أن إنعاش الصناعة العسكرية للبلاد يمثل أولوية قصوي علي جدول أعمال حكومته. وقال زوبكوف في خطاب ألقاه أمام البرلمان الروسي فى ١٤ سبتمبر ٢٠٠٧ انه سيلتزم بالسياسات التي أرساها بوتين بما في ذلك "خفض معدل التضخم ومنع التذبذبات القوية في قيمه الروبل وخفض الضرائب مشيراً الي ضرورة أن يجلب قطاع الموارد الطبيعية في البلاد من بترول وغاز وغابات ومصائد الاسماك والموارد الطبيعية الأخري مزيداً من الاموال". كما تعهد زوبكوف بتشكيل قوه عمل خاصة لمكافحه الفساد، مشيراً الي إن ما دمر روسيا هو نقص الحرفية والفساد.

الأمر الذى انعكس بوضوح فى التصاعد المستمر فى شعبية زوبكوف، والتى كانت في شهر سبتمبر حسب معلومات مركز "ليفادا تسينتر" حوالى ٣%. إلا إنها ارتفعت في أكتوبر إلى ١٣%. ليحتل الموقع الرابع بعد دميتري ميدفيديف (٢٦%) وسيرغي ايفانوف (٢٥%) ورئيس الحزب الليبرالي الديمقراطي الروسي فلاديمير جيرينوفسكي (١٩%). وتواصل شعبيته الارتفاع بشكل كبير.

وقد جاءت نتيجة الانتخابات البرلمانية التى أُجريت فى الثانى من ديسمبر ٢٠٠٧ لتؤكد أيضاً الطرح السابق وكذلك تأييد الشعب الروسى لبوتين وسياساته، حتى أن بعض المحللين أعتبرها بمثابة استفتاء على شعبية بوتين وحجم التأييد الداخلى له. وذلك رغم المعارضة وجهودها للنيل من ذلك كما انعكس فى "مسيرة الرافضين"، التى نظمها أنصار القوى المعارضة المتحدة في ائتلاف "روسيا الأخرى" فى نوفمبر ٢٠٠٧ قبل أسبوع من عقد الانتخابات البرلمانية، مطالبين بإجراء عدد من الإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في روسيا احتجاجا على الصيغة الحالية لإجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية. ويضم التجمع السياسي "روسيا الأخرى" الجبهة المدنية الموحدة بقيادة جاري كاسباروف، بطل العالم السابق في الشطرنج، والحزب البلشفي القومي المحلول بقيادة ادوارد ليمونوف وحركتي "الدفاع" و"التغيير". ويشارك في هذه الفعالية لأول مرة حزب "اتحاد القوى اليمينية" برئاسة نيكيتا بليخ وهو التنظيم الوحيد من بين كافة المشاركين في "المسيرة" الذى يشارك في انتخابات الدوما. وهو الأمر الذى دفع بوتين إلى الإعلان في كلمة ألقاها في يوم ٢١ نوفمبر ٢٠٠٧ أمام حشد من أنصاره ومؤيديه في موسكو عن وجود "أعداء يناوئون الدولة الروسية ورئيسها، مشيراً إلى أن هؤلاء كانوا في تسعينات القرن الماضي يسيطرون على البرلمان والحكومة الروسية وكانوا يلحقون أضرارا بالمجتمع والدولة بنهب ثروات الوطن وخدمة مصالح أصحاب المال والنفوذ، وارتكبوا الخيانة الكبرى عندما دعوا إلى تحقيق المصالحة مع الإرهابيين الذين هاجموا روسيا". وأضاف بوتين أن "أسماء هؤلاء يمكن العثور عليها بين أسماء مرشحي عدد من الأحزاب للانتخابات البرلمانية وممولي هذه الأحزاب".

إلا أن هذه المعارضة المدعومة سياسياً ومادياً ضد بوتين وسياساته وتحاول اقتناص فرصة الانتخابات البرلمانية والرئاسية للإطاحة به والسيطرة على السلطة من جديد، ظلت محدودة العدد والتأثير رسمياً وشعبياً، ولم تنتقص شيئاً من الشعبية الواسعة التى يتمتع بها الرئيس بوتين. فمن بين ١١ حزبا سياسيا شاركت فى الانتخابات البرلمانية بقوائم ضمت ٤٦٠٠ مرشحاً، أوضحت النتائج الأولية استئثار حزب بوتين "روسيا الموحدة" بـ ١ر٦٤%، يليه الحزب الشيوعي الروسي

بنسبة (٦ر١١%)، ثم الحزب الليبرالي الديمقراطي الروسي (٢ر٨ %)، وحزب "روسيا العادلة" (٨ر٧ %). أما باقى الأحزاب فلم تستطع الوصول إلى نسبة ٧% اللازمة كحد أدنى للتمثيل للبرلمان.

هذه النتائج تعكس حقيقة التأييد الشعبى للرئيس بوتين وسياساته. فقد أحس بوتين بمواطنيه ومشكلاتهم لاسيما من أنهكتهم سياسات الخصخصة، فكان الجمع بين اقتصاد السوق والبرامج الاجتماعية، انطلاقاً من إيمان تام بالمسئولية الاجتماعية للدولة. فحدث نمو واضح فى معاشات التقاعد في روسيا وانخفض معدل البطالة في البلاد بشكل كبير. كما انخفضت نسبة من يعيشون تحت خط الفقر من ٣٢% عام ٢٠٠٠ إلى ١٧,٥%عام ٢٠٠٧. صاحب ذلك تحسن واضح فى مستوي الخدمات الصحية فأرتفع معدل الولادات وبلغ أعلى حد منذ ١٥ عاما وانخفض معدل الوفيات وبلغ أدنى مستوى له منذ عام ١٩٩٨. يضاف إلى هذا إصلاح حقيقى فى سياسات التعليم ونهوض جاد بالقطاع الزراعى، وسياسة إعلامية وطنية هادفة وداعمة لقيم الوطنية وتوجهات السياسة الروسية فى الداخل والخارج.

كما تواصل بوتين مع مواطنيه، ومن ذلك الحوار المباشر الذى ينظمه سنوياً عبر التليفزيون الروسي على الهواء مباشرة مع المواطنين الروس عبر "الخط المباشر مع الرئيس" بهدف التواصل مع المواطنين والإجابة عن الأسئلة التي تهمهم وكان أخر حوار أجراه يوم ١٨ أكتوبر ٢٠٠٧، واستمر الحوار لمدة ٣ ساعات و٥ دقائق رد فيه على ٧٢ سؤال للمواطنين حول مختلف شؤون السياسة الخارجية والداخلية الروسية والوضع الاجتماعي الاقتصادي في روسيا.

والأهم من ذلك كله أنه وضع الشباب على قمة أولوياته. ففي مؤتمر صحفي في الكرملين فى ٣١ يناير ٢٠٠٦ قال بوتين "إن دور الشباب في سياسة أي بلد مهم جدا. والناس الذين نعتبرهم اليوم من مواطنينا الشباب سيكونون يوم غد مسؤولين عن اتخاذ القرارات في دولتنا. ولهذا كلما بكّر الشباب في الاشتراك في السياسة كان أحسن". وأضاف إن "الشباب مجردون من الأفكار الجامدة التي تمنع اتخاذ القرارات الجريئة". وقد كان تكوين حركة "ناشى" عام ٢٠٠٥ ترجمة واضحة لهذا الاهتمام. فشباب الحركة، الذين يصفون أنفسهم بجيل بوتين، ويقدر عددهم بما يزيد عن مائة ألف شاب وفتاة تتراوح أعمارهم بين ١٤ و٣٠ عاما من مختلف أنحاء روسيا، يعلنون تأييدهم لاستعادة مجد روسيا ونفوذها كقوة عظمي علي الصعيد الدولى، ومواجهة أعداء روسيا في الداخل والخارج، والقضاء علي تحالف الفاشية والليبرالية وحكم القلة الذي يهدد وحدة وسيادة روسيا.

كثيراً ما يتعاقب القادة والرؤساء على حكم بلادهم دون أن يشعر بهم مواطنيهم، وقد يشعروا بهم سلباً نتيجة سياساتهم القمعية أو تدهور أوضاعهم الحياتية، وقلما يتعلق شعب بقائد وطنى مخلص يجعل من متطلبات شعبه هماً له ويسعى جاهداً لرفعة بلده ورقى شعبه. ومثل هؤلاء القادة تحفر أسمائهم بأحرف من نور ليس فقط فى صفحات التاريخ ولكن فى وجدان شعوبهم على مر الأجيال. ولاشك أن ما قدمه الرئيس بوتين لروسيا ومواطنيها جعل منه زعيماً وطنياً ذات بصمة واضحة فى وجدان الأمة الروسية رغم معارضة وادعاءات أصحاب المصالح فى الداخل والخارج. لقد قدم بوتين نموذجاً على كل من فى موقع مسئولية أن يحذو حذوه إذا أراد أن يخلد أسمه فى تاريخ أمته ووجدانها.